

Distr.: General  
6 November 2003  
Arabic  
Original: English

## مجلس الأمن



## رسالة مؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أود أن أشير إلى الفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ١٤٠٨ (٢٠٠٢) التي طلب مني المجلس فيها أن أقدم تقريراً كل ستة أشهر عما إذا كانت ليبيريا قد امتثلت للفقرة ٢ من القرار ١٣٤٣ (٢٠٠١) التي تطلب إلى حكومة ليبيريا أن توقف فوراً دعمها للجبهة المتحدة الثورية في سيراليون ولغيرها من الجماعات المتمردة المسلحة في المنطقة وأن تتخذ الخطوات الملموسة التالية من أجل تلك الغاية:

(أ) طرد جميع أعضاء الجبهة المتحدة الثورية من ليبيريا، وحظر جميع أنشطة الجبهة على أراضيها؛

(ب) وقف كل الدعم المالي وكذلك، وفقاً للقرار ١١٧١ (١٩٩٨)، الدعم العسكري المقدم إلى الجبهة المتحدة الثورية، بما في ذلك جميع عمليات تحويل الأسلحة والذخيرة، وجميع عمليات التدريب العسكري والدعم بالإمداد والتمويل وفي مجال الاتصالات، واتخاذ خطوات من أجل كفالة ألا يجري تقديم هذا الدعم انطلاقاً من إقليم ليبيريا أو من جانب مواطنيها؛

(ج) وقف كل استيراد مباشر أو غير مباشر من سيراليون للماس الخام غير الخاضع لنظام شهادات المنشأ الذي تطبقه حكومة سيراليون، وفقاً للقرار ١٣٠٦ (٢٠٠٠)؛

(د) تجريد الأموال أو الموارد المالية أو الأرصد المتاحة من جانب رعاياها أو داخل إقليمها بصورة مباشرة أو غير مباشرة لصالح الجبهة المتحدة الثورية أو الكيانات المملوكة أو الخاضعة للجبهة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.



وكما تذكرون فقد صدر تقريرني السابق المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٤٠٨ (٢٠٠٢) في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ (S/2003/466). إلا أنه وبسبب الحالة السائدة في البلاد التي استدعت إجلاء موظفي الأمم المتحدة فلم يتيسر جمع المعلومات اللازمة لإعداد التقرير لدورة الستة أشهر التالية.

وفضلا عن ذلك وفي ضوء الاستمرار في نشر بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، ونظرا لأن عملية تشكيل الحكومة الانتقالية الوطنية في ليبيريا لا تزال في مراحلها الأولى، سيكون من الضروري إرجاء تقديم ذلك التقرير حتى مطلع عام ٢٠٠٤ لمنح الوقت الكافي لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وللحكومة الانتقالية الوطنية لجمع المعلومات الضرورية وإجراء تقييم للأوضاع الجديدة على الأرض بغية تقديم مدخلات تتيح لي إعداد التقرير.

(توقيع) كوفي عنان